النعمي: مؤسسة التأمينات عضواً في الجمعية العربية للضمان الاجتماعي

خاص/

□ قال المهندس عوض يحيى النعمي، نائب رئيس مؤسسة التأمينات، إن إنشاء الجمعية العربية للضمان الاجتماعي خطوة متقدمة في الاتجاه الصحيح، كونها ستوازي منظمة دولية مماثلة هي منظمة الإيسا الدولية، مؤكداً أنه يعوّل كثيراً على دور هذه المنظمة العربية في دعم وتعزيز الصناديق التأمينية في الأقطار العربية، وأن اختيار العاصمة اللبنانية بيروت مقراً للمنظمة كان موفقاً إلى حد كبير، باعتبارها مركز إشعاع عربي.

وأضاف النعمي أن المؤسسة شاركت في احتفالات إشهار الجمعية بوفد برئاسة الرئيس التنفيذي أحمد صالح سيف، وأن المؤسسة في بلادنا صارت ضمن الصناديق التأمينية المؤسسة والمكونة لهذه الجمعية، فيما تم انتخاب الأخ رئيس المؤسسة عضواً في اللجنة التنفيذية.

رئيس مؤسسة التأمينات: مشاريع اتفاقيات جديدة قريباً

كتب/ محمد دماج

شهدت الأعوام الأخيرة نمواً مضطرداً في تطور العلاقات بين صندوق مؤسسة التأمينات الاجتماعية في بلادنا والصناديق التأمينية العربية والإسلامية جاء ذلك في تصريح للأخ أحمد صالح سيف رئيس المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية خص به "الثورة" موضحاً بأن العلاقات الخارجية تحتل صدارة اهتمامات أجندة القيادة التنفيذية للمؤسسة لما لهذا المجال من أهمية في تطوير تجربتنا التأمينية بالاستفادة مم مختلف التجارب الإنسانية في مجال عملنا التأميني الحيوي مبيناً بأن عدد الإتفاقيات التي أبرمت مع عدد من الصناديق التأمينية خمس اتفاقيات شملت مؤسسة الضمان الأردنية وهيئة التأمينات والمعاشات في جمهورية مصر العربية والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في سوريا وأيضاً مؤسسة التأمينات الاجتماعية في المملكة العربية السعودية الشقيقة واستوعبت مجالات التعاون تبادل المعلومات والبيانات والخبرات والاستشارات وتضمنت كذلك التدريب والتأهيل وإعادة التأهيل في جوانب عديدة.

و قال سيف بأن هناك مذكرات تفاهم ومشاريع واتفاقيات في طريقها إلى استكمال الاجراءات من بينها اتفاقية مع مؤسسة التأمينات في مملكة البحرين والهيئة الوطنية للضمان الاجتماعي في جمهورية الجزائر.

كما أن هناك مشاريع اتفاقيات جاري التواصل بصددها مع كل من صناديق التأمينات في العراق وجيبوتي وتركيا وماليزيا واندونسيا واثيوبيا وباكستان.

مؤكداً أن مؤسسة التأمينات عازمة على توسيع دائرة علاقاتها مع مختلف الصناديق التأمينية والضمانية في بلدان العالم.

قاعدة المشاركة في التمويل والإدارة

في إطار التمويل الذاتي لنظم الضمان تتشارك أطراف الإنتاج الثلاثة "عمال وأصحاب عمل وحكومات" في تمويل هذه النظم، وتتوزع فيما بينها الاشتراكات اللازمة للتغطية التأمينية وتختلف النسب التي يتحملها كل طرف من بلد لآخر، وفقاً للرؤية الاستراتيجية لكلفة التأمين سواء على مستوى التغطية القصيرة المدى أو المتوسطة أو البعيدة المدى أو ما يمكن تسميته بالتمويل الجزئي أو التمويل الكامل للتأمينات، كما تختلف الأنظمة في درجات تحميل الحكومات انصبة في التمويل، فبعضها تساهم الحكومات مباشرة في التمويل بنسب معينة من الاشتراكات لبعض التأمينات وخاصة التأمين الصحي، في حين تكتفي التشريعات بتحميل الحكومات كفالة نظم التأمينات في حالات مواجهتها لأي عجز اكتواري سواءً على سبيل القرض أو التغطية الكلية دون استعادة ماتدفعه حين يتم تجاوز مثل هذا العجز.

وتختلف النظم أيضاً في تحميل أصحاب العمل الجزء الأكبر من التمويل اللازم وخاصة لبعض التأمينات، لكن ثمة شبه اجماع على أن يتحمل صاحب العمل كلفة التأمين ضد إصابات العمل وامراض المهنة باعتبار فرضية جبر الضرر وإلى حد أقل في التأمين ضد البطالة.

هذا في مجال التمويل اللازم لنظم التأمينات أما في مجال الإدارة المشتركة فالقاعدة العامة أن من يشارك في التمويل يشارك في الادارة.

وانطلاقاً من قاعدة التمثيل الثلاثي أو التقسيم الثلاثي لأطراف الإنتاج فان معظم المؤسسات التأمينية في العالم تحكمها أو تديرها مجالس إدارة تقوم على التمثيل الثلاثي حيث يشارك فيها مندوبون يمثلون العمال وأصحاب العمل والحكومات مع اختلافات في نسب التمثيل وتوازناته، فبعضها يتمثل العمال وأصحاب العمل بنسب متوازنة، وبعضها يعطي التمثيل العمالي نسبا أكبر باعتبار العمال الطرف الأكثر استفادة من الضمان.

والحال مثله أيضا في اختلافات نسب التمثيل الحكومي حيث نرى في بعض مجالس الإدارة أعدادا أكبر من الممثلين الحكوميين وأعدادا أقل أو أكثر توازنا في مجالس إدارة أخرى.

والحقيقة أنه لا توجد قاعدة مثالية للتمثيل الثلاثي وإن كان البعض يعتقد بأهمية التمثيل المتوازن التي تحكمها اعتبارات كثيرة من بينها نوعية النظام الاقتصادي السائد ودرجة الوعي النقابي وقوة مؤسساته.

شـــذرات

الاحتشاد من أجل التأمينات

■ يظل الفعل التأميني واثياً يمضي بوتيرة متسارعة وحراك متجدد لا ينتظر الخاملين والكسالى وفي ذات الاتجاه يصير للمشتغلين في النشاط التأميني على اختلاف انحداراتهم الاجتماعية معين واحد لا تتعدد منابعه كحال من وحدة الوجود الإنساني وكلما حدث التناغم بين مكونات النجاح تنامت المعدلات على طريق تجسيد الغايات النبيلة من مضامين ومقاصد التأمينات وترسخت مفاهيم وقناعات الأفراد والمجتمعات والحكومات بما تحققه من جملة المنافع والفوائد المتصلة بالإنسان وأهداف تنمية الأوطان.

● ولعل فلاسفة التأمينات قد ذهبوا إلى هذه المفاهيم بقوالبها الاقتصادية ودلالاتها الاجتماعية ومعانيها الخدمية والإنسانية معتبرين عنصر الزمن فعالاً ومؤثراً لصالح عجلة الدوران كبوصلة للنجاح إذ أنه ليس من قبيل العبث، أن يحدد هؤلاء الفلاسفة والمفكرون عشرين عاماً للزمن الذهبي لأي نظام أو تجربة تأمينية على مستوى البلدان الصناعية الغنية أو تلك البلدان الفقيرة والأكثر فقراً كبلادنا لاعتقادهم وقناعاتهم بأن السنوات العشرين الأولى من عمر الأنظمة التأمينية غالباً ما تتراكم الموارد المالية لإيرادات الاشتراكات التأمينية وما يقابلها من نفقات محددة تقتصر على الجانب الإداري التشغيلي وبمحدودية أكثر إن لم تكن عدمية لنفقات الاستحقاق والمعاشات التأمينية بفعل عدم اكتمال الدورات الموجبة لحالات الاستحقاقات للمنضوين في إطار مظلة نظام الحماية التأمينية ونجد هناك من يرى بأن عدم تحقيق تغطية تأمينية بين أوساط النشطاء اقتصادياً من العمال خلال العقدين الأولين من عمر النظام بما نسبته = ٨ - ٩ مرات من مجموعة السكان المشتغلين يعد مؤشراً لا ينم عن عافية للنظام التأميني، كما أن عدم تحقيق ما نسبته = ٦ - ٧ مرات من إيرادات فوائد استثمارات صناديق التأمينات قياساً بإيرادات الاشتراكات مؤشراً هو الآخر يحمل تباشير غير مطمئنة وبإسقاط هكذا قواعد حال واقعنا التأميني تبرز أمامنا، ليس في اليمن فحسب، بل في الكثير من بلدان العالم مخاطر لا تحصى واحتمالات ومخاوف عديدة جراء ارتفاع حجم الطلب على التقاعد والخدمات والتعويضات التأمينية وما يترتب على ذلك من جديد الالتزامات المالية وهو ما يعني أهمية احتشاد الشريكين الممولين لنظام العمال، أصحاب الأعمال والحكومة كشريك ثالث وبتعزيز من الشركاء الاجتماعيين منظمات المجتمع المدني على تنوعاتها وتعددية تخصصاتها بالإضافة إلى قادة وكوادر الأحزاب والتنظيمات السياسية وغير ذلك من الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية والنقابية والشرائح العمالية المختلفة باعتبار أن التأمينات محل اهتمامات كل الناس أطفال - شباب - شيوخ - ذكور - إناث - أو ينبغي أن يكون الحال كذلك للوقوف أمام هذه الأوضاع والنظر في الحلول والمعالجات لها وبسقف عال من الشفافية والوضوح، وبدون هذا الحشد الشامل لمواجهة تحديات المخاطر التي تطال أوضاع الصناديق التأمينية على كثرتها فإن الحديث عن ضمانات استمرارية القدرة المالية لصناديق التأمينات والتقاعد للوفاء بالتزاماتها تجاه أصحاب الحقوق والمعاشات مجرد حديث يصطدم بحقائق الواقع، ومعطيات المستقبل.

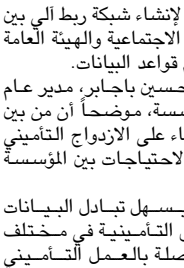

ناشر العبسي

الدلالات الاقتصادية للتأمين على المغتربين

بشار محمد علي راجح

إن التحويلات المالية التي ترد إلى البنوك داخل الوطن من العاملين اليمنيين المغتربين بالخارج وبالعملة الأجنبية تمثل رافداً لا يستهان به في المجال الاقتصادي ولها تأثير مباشر على الميزان التجاري العام للدولة.

ولابد أن يكون واضحاً بالمقابل فإن ما يدفعه المغترب من اشتراكات تأمينية لمؤسسة التأمينات إنما تعد بمثابة ادخار من حالات الشباب والنشاط والحيوية والقدرة على العمل والكسب إلى حالات العجز والكهولة وعدم القدرة على مواصلة العمل والتكسب، وهنا تتحقق الدلالة الاقتصادية بالنسبة للمغترب المؤمن عليه لأن نظام التأمينات الاجتماعية بالنسبة للمغترب المؤمن عليه سيقدم له عند حاجته المعاش اللازم كنوع من التعويض عما فقده من الأجر بعد مغادرته العمل بسبب عدم القدرة على الاستمرار فيه أو عند حالة العجز أو معاش لأفراد الأسرة عند حالة الوفاة، فضلاً أن التراكمات المالية لحصيلة اشتراكات أخواننا المغتربين من شأنها تعزيز الاقتصاد الوطني وتحسين مستويات الدخل القومي وتمكين المؤسسة من القيام باستثمارات فوائض أموالها في مشاريع اقتصادية استثمارية مدرة للدخل تعزز من مصادرها المالية.

في اجتماعها السنوي العاشر

الإسلامية للتأمين توزع الفائض التأميني لعام ٢٠١١م بنسبة تصل إلى ١٠٪

كتب/قاسم الشاوش

صادقت الجمعية العامة للشركة الإسلامية اليمنية للتأمين على نسبة الفائض التأميني للعام ٢٠١١م بنسبة تصل إلى ١٠٪ جاء ذلك خلال اجتماع الجمعية العامة بالشركة في اجتماعها الإعتيادي السنوي العاشر بصنعاء والخاص بمناقشة التقرير السنوي لأنشطة الشركة عن السنة المالية المنتهية ٣١/١٢/٢٠١١م.

وفي الاجتماع الذي حضره أعضاء الجمعية العمومية للشركة من مختلف البيوت التجارية الكبيرة أكد نائب رئيس مجلس الإدارة الأخ أحمد أبوبكر بازرعة أن الإسلامية للتأمين حرصت خلال عشرة أعوام من النجاح على تثبيت مفهوم التأمين التعاوني وترسيخ دعائمه وها هي اليوم وهي تدخل عامها الحادي عشر لتزف البشرى لعملائها بتوزيع الفائض التأميني الذي يصل هذا العام إلى نسبة الـ١٠٪. وأضاف أنه رغم الظروف العصيبة التي مرت بها اليمن خلال العام الماضي حرصت على تنفيذ سياسة متوازنة لإرضاء عملائها وتقديم أفضل الخدمات وتحقيق أفضل النتائج للمساهمين.

من جهته أشار مدير عام الشركة عبدالقادر إسماعيل إلى أن الإسلامية للتأمين ستقوم بطرح خدمات جديدة للأفراد والمؤسسات بما يتناسب مع احتياجاتهم وكذا الارتقاء بمستوى الخدمات التأمينية للعملاء بصورة مميزة من خلال طرح باقة من المنتجات التأمينية الجديدة التي تلبي احتياجاتهم المختلفة وتجعلهم في وضع أكثر أماناً واستقراراً وراحة.

وكان أعضاء الجمعية العامة قد ناقشوا في الاجتماع تقرير مجلس الإدارة، وتقرير مراقب الحسابات، والقوائم المالية بالأرباح لعام ٢٠١١م، ومقترح مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح، وكذلك إبراء ذمة الرئيس وأعضاء مجلس الإدارة ومراقب الحسابات وتفويض مجلس الإدارة في تعيين مراقب حسابات جديد للشركة وصادقوا عليها. كما تم الاستماع إلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية الذي قرأه الأخ محمد سنان الجلال عضو هيئة الرقابة الشرعية بالشركة والذي أكد بالجملة التزام الشركة بالضوابط والفتاوى الشرعية التي تصدر عنها، وأن ممارستها للأعمال التأمينية تتفق تماماً مع أحكام الشريعة الإسلامية.

باجابر: مشروع شبكة مشترك بين مؤسسة التأمينات والهيئة

خاص/

□ تجري الاستعدادات لإنشاء شبكة ربط آلي بين المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والهيئة العامة للتأمينات والمعاشات لنظام قواعد البيانات.

ذكر ذلك الأخ فيصل حسين باجابر، مدير عام التدريب والدراسات بالمؤسسة، موضحاً أن من بين أهداف هذه الشبكة القضاء على الازدواج التأميني وتبسيط إجراءات تبادل الاحتياجات بين المؤسسة والهيئة.

وأكد أن المشروع سيسهل تبادل البيانات والمعلومات بين الصناديق التأمينية في مختلف المجالات والأنشطة المتصلة بالعمل التأميني والتقاعدي، وصولاً إلى إنشاء نظام الرقم التأميني للمؤمّن عليهم والمشتركين في النظام التأميني من أصحاب الأعمال، مضيفاً أن هذه الشبكة ستسهم في توسيع دائرة الاستخدام للنظام الآلي، تمهيداً للتحول الشامل من العمل اليدوي التقليدي إلى النظام المحوسب الآلي الشامل توفيراً للوقت والجهد والمال على طريق تجويد الخدمة وسرعة الحصول عليها.